الأهرام

المصدر :

التاريخ :

الاستثمار فى السلام

تقرير البنك الدولى ٣

عن تنمية الأراضى المحتلة

اقتصاد الضفة الغربية

تطورات الماضى.. وقيود الحاضر

مع قليل من التبسيط، يمكن القول بان الأداء الاقتصادى للأراضى المحتلة على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية قد اتسم بالنمو السريع فى ظل اختلالات هيكلية جسيمة. وبصورة محددة، فإنه فى الوقت الذى يبلغ فيه دخل الفرد فى الأراضى المحتلة فى الوقت الراهن نحن ثلاثة اضعاف ما كان عليه فى السنوات الأولى من الاحتلال، فإن هذا النمو مع مرور الوقت اتسم بعدم التوازن وكان مصحوبا بظهور تشوهات كبيرة فى سوق العمل، وفى هياكل القطاعات الانتاجية وكذلك فى هيكل التجارة، وفى التوازن بين الاستهلاك العام والخاص

الاتجاه الاقتصادى العام

حقق اقتصاد الأراضى المحتلة نموا سريعا خلال الفترة من ١٩٦٨ وحتى عام ١٩٨٠ فبلغت نسبته ٧٪ سنويا من الدخل الحقيقى للفرد «الناتج المحلى الاجمالى» وكذلك نسبة ٩٪ من الناتج القومى الاجمالى. وكان ذلك هو حصاد تأثير سلسلة من العوامل التى على رأسها التكامل السريع مع اسرائيل والطفرة الاقتصادية التى شهدتها المنطقة بصفة عامة. وخلال السنوات الأولى من الاحتلال حدث توسع سريع فى تشغيل العمالة الفلسطينية غير الماهرة فى اسرائيل واستتبع ذلك ارتفاع ملحوظ فى مستويات الدخل، الأمر الذى انعكس بدوره فى تعزيز النشاط الاقتصادى المحلى وخاصة فى قطاع الانشاءات، فقد ارتفعت دخول الفلسطينيين العاملين فى اسرائيل من مستويات متدنية فى عام ١٩٦٨ الى ما يقرب من ربع الناتج القومى الاجمالى فى عام ١٩٧٥. كذلك فإن التحول المتزايد الى الأخذ بنظام التعامل النقدى بعد الاحتلال قد أسهم بدوره فى النمو الإقتصادى للأراضى المحتلة خلال السنوات المبكرة من الاحتلال وقد استمر النمو الاقتصادى السريع للأراضى المحتلة حتى بعد التباطؤ الذى أصاب معدل النمو فى الاقتصاد الاسرائيلى فى منتصف السبعينات وعقب الأزمة البترولية الأولى، وكان مرد ذلك الى أن عددا كبيرا من العمال الفلسطينيين المهرة تمكنوا من شق طريقهم الى العمل فى دول الخليج. ومع التزايد فى أسعار البترول. تزايدت أيضا تحويلات العمال الفلسطينيين من الدول الخليجية الشرية، مما كان بمثابة تعويض عن ضآلة الفرص المتاحة فى اسرائيل غير المنتجة للبترول، وكانت المحصلة هى انخفاض مظاهر الفقر بصورة ملموسة فى الأراضى المحتلة.. وتحسنت الظروف المعيشية للعائلات بدرجة كبيرة وذلك من خلال التزايد الكبير فى امتلاك واستهلاك الأجهزة المنزلية المعمرة وارتفاع الطلب على تركيبات المياه النقية وإدخال التيار الكهربائى.

وازداد متوسط الأعمار بنحو عشر سنوات وأمكن تحقيق نجاح باهر فى التقليل من وفيات الأطفال حديثى الولادة. كذلك ازداد الاتجاه نحو إلحاق الأطفال بالمدارس.. وكل هذه مظاهر تعكس التحسن الملحوظ فى مستويات الدخل وفى ظروف المعيشة فى كافة أنحاء الأراضى المحتلة خلال أعوام السبعينات.

وقد بدأ معدل النمو فى التباطؤ مع انتهاء مرحلة الطفرة البترولية فى أوائل عقد الثمانينات. والواقع ان التراجع كان قد بدأ بصورة فعلية فى عام ١٩٨٧. ومصداقا لذلك فإنه خلال الفترة من عام ١٩٨٠/ ١٩٨١ وحتى ١٩٨٦/ ١٩٨٧ زاد معدل النمو الحقيقى فى نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى بنسبة ١٢٪ بينما لم يتزايد نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى خلال نفس

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الفترة بأكثر من نسبة ٥٪. وشهدت تلك الفترة أيضا تقلص النمو فى الصادرات.. وازداد الموقف تدهورا بعد نشوب الانتفاضة الفلسطينية فى عام ١٩٨٧، وليس خافيا ما كان للانتفاضة من أثر فى تدهور الروابط مع الاقتصاد الاسرائيلى. فقرارات إغلاق الأراضى المحتلة بصورة متكررة، وكذلك الاضرابات، كانت ذات أثر سلبى على فرص العمل والنشاط التجارى. وانخفضت الصادرات بصورة حادة بعد عام ١٩٨٧.. ولم تتم استعادتها الى مستواها الطبيعى حتى الآن. وقد تفاقمت هذه الآثار وازدادت وطأتها بفعل ما طرأ من تشريد على القيود والقواعد التى تحكم نشاط القطاع الخاص بما فى ذلك القيود المفروضة على حركة السلع والأفراد، وكذلك التعطيل الطويل فى صدور تراخيص العمل ورخص البناء والقواعد الصارمة فى مجال جباية الضرائب.

ولا شك فى ان إخضاع المصالح الاقتصادية فى الأراضى المحتلة بحيث تكون تابعة لمثيلاتها فى اسرائيل قد لعب دورا فى هذا المجال.

ونتيجة لذلك انخفض الدخل الفردى أو تجمد — فى أحسن الأحوال — خلال أعوام الثمانينات والتى كانت تعد بمثابة تحول جذرى عن النمو السريع الذى تحقق فى عقد السبعينات.

لقد سبق إغلاق الأراضى المحتلة لعدة أسابيع خلال عام ١٩٩١ أثناء حرب الخليج مما تسبب فى خسائر كبيرة لأصحاب الدخول.. واقترن ذلك بانخفاض حاد فى عدد ساعات العمل وبما يقل بنسبة ٧٥٪ عن عدد ساعات العمل فى عام ١٩٧١. ولكن الأخطر من ذلك هو ان حرب الخليج تمخضت عن فقدان أعداد كبيرة من الفلسطينيين لوظائفهم فى الخليج، الأمر الذى انعكس فى انخفاض حاد فى التحويلات من الخارج، وانخفضت بالتالى القدرة الشرائية ومعها الطلب ومختلف الأنشطة الاقتصادية. وشهد عام ١٩٩٢ انتعاشا ملحوظا فى النشاط نتيجة لزيادة توقعات تحقيق السلام من ناحية ونتيجة للتخفيف الجزئى من بعض القيود التنظيمية من ناحية أخرى.

ومع الجمود فى مستويات الدخل أو تراجعها فى أجزاء عديدة من العالم، كان عقد الثمانينات بحق هو فترة عصيبة على الاقتصاد العالمى ككل.. ومن هنا يكون واضحا ان بعض الصعوبات الاقتصادية التى واجهتها الأراضى المحتلة لم تكن إلا انعكاسا للمصاعب الاقتصادية التى صادفها العالم بأسره خلال تلك الفترة، ومنطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة. كما ان هذه المصاعب تعكس أيضا، وبدرجة أو بأخرى، المشكلات الهيكلية الكامنة فى اقتصاد الأراضى المحتلة والتى بدأت تطفو على السطح مع مرور الوقت، وهى مشكلات من شأنها، ان لم تعالج بصورة صحيحة، إعاقة مسيرة النمو المرتقب فى الأراضى المحتلة.

التشوهات الهيكلية فى اقتصاد الأراضى المحتلة

يتجلى وجود الاختلالات الهيكلية فى اقتصاد الأراضى المحتلة فى عديد من المجالات. فهناك أولا الاعتماد الكثيف على مصادر خارجية للتوظيف بالنسبة للقوة العاملة وثانيا الانخفاض غير العادى فى مستوى التصنيع وثالثا الهيكل التجارى الذى يتسم بالارتباط الشديد باسرائيل، وبالعجز التجارى، ورابعا الافتقار الشديد الى كثير من مرافق البنية الأساسية وانخفاض مستويات الخدمات العامة.

★★ وسوف نتناول هذه الجوانب فيما يلى:

أولا : سوق العمل:

عقب حرب عام ١٩٦٧ هاجر نحو ثلاثمائة ألف فلسطينى الى خارج الأراضى المحتلة، والى الأردن فى الغالب. وقد استمرت هذه الهجرة بصورة ملموسة حتى بعد الاحتلال وبمعدل مستوى يصل الى ١٪ من اجمالى عدد السكان. ومع ذلك فإن الظاهرة المثيرة للدهشة هى ان إجمالى القوى العاملة من الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة قد زاد الى اكثر من الضعف خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية.

وعلى العكس من ذلك فإن معدل النمو فى فرص العمل المحلية لم يتجاوز ٢٥٪. وبدلا من ذلك فإن فرص العمل أمام الفلسطينيين لم يكن لها سوى مخرجين.. أولهما: داخل اسرائيل للعمالة غير الماهرة والثانى: فى دول الخليج بصفة خاصة ومختلف أنحاء العالم بصفة عامة بالنسبة للعمالة الماهرة وخاصة فى قطاع الخدمات. وغنى عن البيان ان الضفة الغربية وقطاع غزة لم تكن لهما علاقات اقتصادية مع اسرائيل قبل عام ١٩٦٧. ولكن ذلك الوضع تغير سريعا بعد الاحتلال، وارتفع عدد الفلسطينيين العاملين فى اسرائيل الى ٧٥ الف فلسطينى فى عام ١٩٨٠ ثم الى ١٠٩ آلاف فلسطينى بحلول عام ١٩٨٧.

ويمثل هؤلاء العاملون نسبة ٣٥٪ من اجمالى قوة العمل فى الضفة الغربية ونسبة ٤٥٪ من إجمالى قوة العمل فى غزة. والواقع ان هذا المصدر للعمل قد استأثر بالقدر الأكبر من معدل النمو الاجمالى فى حجم القوة العاملة حتى حدوث الانتفاضة. واتسمت العمالة فى اسرائيل بأنها غالبا ما تتألف من العمال غير المهرة أو نصف المهرة، كما استأثر قطاع الانشاءات بالقدر الأكبر من هذه العمالة، وكانت الأجور تتراوح حول الحد الأدنى من الأجور المدفوعة للاسرائيليين. وكانت هناك نسبة ٢٪ فقط من الفلسطينيين العاملين فى اسرائيل هم الذين أتيحت لهم فرص عمل مهنية أو

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

فنية أو ادارية.

ولكن نمط تشغيل العمالة الفلسطينية فى دول الخليج كان مختلفا تماما. فقد جاء وقت كانت فيه العمالة الفلسطينية الماهرة هى التى تحظى باكبر قدر من الطلب على العمالة فى دول الخليج.. وكانت أجور الفلسطينيين فى الخليج تزيد بصفة عامة عن أجور نظرائهم من الجنسيات الأخرى، كما تزيد عدة أضعاف بلا شك عن الاجور المدفوعة فى الضفة الغربية وقطاع غزة. وتشير التقديرات الى ان نحو ٤٠ ألف فلسطيني من الاراضى المحتلة قد هاجروا للعمل فى دول الخليج خلال الفترة من ١٩٧٣ وحتى ١٩٨٢.. ولكن مع الانخفاض فى أسعار البترول وبداية الركود الاقتصادى فإن الطلب على العمالة الفلسطينية شهد انخفاضا حادا اعتبارا من عام ١٩٨٢.. وانخفض بالتالى معدل الهجرة الفلسطينية الى الخليج خلال ما تبقى من عقد الثمانينات.

وقد تزايد النصيب الذى أسهمت به الاجور المتحققة فى اسرائيل فى الناتج القومى الاجمالى من مستويات متدنية فى بداية الاحتلال الى نحو ٣٥٠ مليون دولار فى عام ١٩٨٠ ثم الى نحو ٦٧٥ مليون دولار فى ١٩٨٧. وبالرغم من الافتقار الى مصادر معلومات يمكن الوثوق بها، فإن تحويلات الفلسطينيين من دول الخليج وغيرها كانت أيضا تمثل مصدرا مهما للدخل المتاح «النقدى» للاسر الفلسطينية. فالواقع انه بإضافة هذا المصدر المهم الى مصادر الدخل الراسمالى فى الاراضى المحتلة تتاكد لنا أهمية الدور الذى لعبته أسواق العمالة الفلسطينية فى الخارج فى تعزيز ودفع النمو الاقتصادى فى الاراضى المحتلة على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية.

ومع ذلك فإن الصورة المرتقبة فى المستقبل لأسواق العمل هذه لا تبدو مبشرة بالأمل على الاطلاق. فمعظم الطلب الخليجى على العمالة الفلسطينية قد تنجز تقريبا فى أعقاب حرب الخليج، كما ان الموقف الأمنى المتدهور وتشديد وطأة القيود المفروضة على انتقال البشر منذ الانتفاضة فى ١٩٨٧ قد هددت أيضا امكانية الدخول الى سوق العمل فى اسرائيل.

وعلى أية حال فإن الطلب الاسرائيلى على العمالة الاسرائيلية كان سينخفض فى كل الأحوال نتيجة لانتهاء فترة الرواج فى قطاع الانشاءات داخل اسرائيل.

اما احتمالات فرص العمل المتاحة أمام الفلسطينيين فى الأسواق غير التقليدية، مثل أوروبا والدول العربية الأخرى، فلا تبدو مشجعة أيضا. وفى الوقت نفسه فإنه بالنظر الى النمو السكانى السريع فى الاراضى المحتلة، وكذلك للتزايد غير العادى فى أعداد الأشخاص المقبلين على الانضمام للقوة العاملة، وخاصة من جانب المرأة، يعنى ان هذه القوة فى طريقها الى ان تتضاعف قبل حلول عام ٢٠١٠، حتى اذا أسقطنا من الحسبان احتمالات عودة آلاف الفلسطينيين الى الاراضى المحتلة بعد توقيع الاتفاق.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية